

من عادات فاشية ، وهي بذلك في غنى عن التعريف بصلاحتها ، وعن للتدليل على عمومها ، وأما أخلاقه وفضائله ، فقد جاءت صلاحاً للنفوس وحاملاً لها على الخير

هذان الأمران هما : لب الإسلام وأساسه ودعامته التي قام عليها ، وغايته التي يرى إليها بما شرع بعد من وسائل وما أمر به من أعمال وما نهي عنه من محرمات . عني بهما الإسلام حين جاء فدعا محمد صلى الله عليه وسلم للناس أول ما دعا إلى سبيل الله بالحكمة والموعظة الحسنة ، وأهاب بالوثنيين أن يتركوا أوثانهم ، وبالمشركين أن يتطهروا من تشبههم ، وبالطبعين أن ينظروا بأبصارهم ويتدبروا بقولهم ، وبالثلثين أن يبنذوا ثنائهم ويتذكروا في خلقهم . جأر بهذه الدعوة كي يحرر للناس عقولهم ويخلصوا أنفسهم ويطهروا قلوبهم ويدينوا جميعاً لمن فطر السموات والأرض وما بينهما

قام عليه الصلاة والسلام بهذه الدعوة فقرن بينها وبين دعوته إلى الأخلاق وعنايته ببيان آثارها وتفصيل حقائقها والموازنة بينها وبين ما شاع في الناس يومئذ من الطبايع الخبيثة والمادات السيئة لتتعاون الدعوتان على إصلاح النفوس لتتهيأ لما سيشرع من نظام يكون به علو كلمة الإسلام في الوجود ، ونشر سلامه على العالم . أقام على ذلك جاهداً لا يلوذ به عن غرضه قوة ، ولا يردده عن غايته أذى . إلى أن أمر بالمهجرة إلى المدينة ؛ فلما اطمان إلى مقامه فيها ، شرع للمؤمنين من الشرائع الاجتماعية ما تقوم عليه دولتهم وتأسس به حكومتهم ، وما يدفع عنهم المدوان ، ويقمهم أسباب الانحلال تلك هي غاية الشرائع الإسلامية الاجتماعية والحكمة التي روعيت في فرضها ؛ لم تفرض لتكون وسيلة من وسائل العبادة تحجب ، ولكنها وضمت لتكون للملاج الذي يشقى النفوس من عليها ، ويبقى الجماعات من أمراضها

لذلك امتدت وتشعبت حتى انتظمت جميع نواحي الحياة . فانقسمت إلى شرائع مالية تنمي المال وتقرر الحقوق وتقوم على تحقيق الاقتصاد ، وإلى شرائع اجتماعية تبين للأسر حقوقها وتوثق الصلات بين أعضائها حتى تكون لبنة قوية في بناء الأمة ، ثم تتجاوز الأسرة إلى شؤون العمل فتحض عليه وتنظمه ، وإلى شؤون التربية والصحة وغيرها من الشؤون الاجتماعية فتنضم لها الأسس وتبين لها الطرق إلى غاياتها ؛ ثم إلى شرائع الزجر منعاً للمدوان ؛ وإلى شرائع الحرب إعداداً للقوة وتجهيزاً للملاقات بين المتقاتلين في الأموال ، ومعاملة الأسارى ، والتصرف في الشنائم ؛ ثم إلى شرائع سياسية تنظم العلاقات الخارجية وتعين

## شِعْرَةُ الْإِسْلَامِ نَظْمُ الْكَلْبِ عَصْرًا

للمستاذ علي الخفيف  
أستاذ الشريعة بكلية الحقوق



جاء الإسلام  
فكان مينا في  
عقائده ، محكما في  
دلائله ، أسس على  
اليقين فتمت له  
قوته ، ومثل  
الفطرة فكان له  
بساطها وصفاؤها  
وكان لهذا دينا  
صالحا للناس  
أجمعين ، يسوى

بينهم جميعاً ، فإذا هم أمة واحدة ، لها شرعة واحدة ورياسة واحدة . على هذا الأساس شرعت مبادئه حتى تكون على الدوام أساساً لصالح المجتمع الإنساني

ولقد أطلق الإسلام المقول من قيود الأوهام ، وزكى النفوس من دنس الأباطيل ، فأبصرت ما في هذا الكون من آيات ، فإذا الشرك مؤمن ، والجاهل عالم ، والضعيف قوى

أما عقيدته التي جاء بها ، فهي الفطرة خلصت لله سبحانه وتعالى ، فاطرحت كل ما سواه ، وقررت أنه هو الإله وحده ، وهو الخالق وحده ، له الأمر وإليه المصير

ذلك التوحيد ، وهذا الخلوص هو ما فطر عليه الناس ، وما يجدونه عند مفزعهم ، حين ينسون مشاغلهم ، وما يحسونه من نفوسهم إذا صفت ورجعت إلى طبيعتها ، خالصة مما حاق بها من زعات شهوانية ورغبات مادية ، وليس يسع الرجل الرشيد ، وقد تبين له الأمر إلا أن يستجيب لتلك الدعوة ، تكريماً لنفسه ، وإطلاقاً لعقله ، وتلبية لفطرته . وإذن فمقائد الإسلام مستكنة في النفوس ، لا يعوقها عن الظهور إلا ما غشى النفوس من أوهام موروثة ، وغطى على القلوب من شهوات مشبوبة ، وأضغف الضمائر

وجدنا أنه أسس للتعامل فيها على الرضا إذ يقول «إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم» ويقول «إن طين لكم عن شيء منه نفساً فكلوه هنيئاً مريئاً» وإذن فليس علينا عند التفصيل إلا أن نرد كل عقد إليه على ألا يتمدى ذلك حقوقنا وألا نخرج به عن رشدنا، فإن تمدينا الحدود بالحديمة والنفس فقد اقترنا الأثم الكبير وأذن الله ورسوله بالحرب

يجب كثير من الناس لتحريم الربا وقد زعموا أنه دعاية التجارة وعماد المهارة ومدعاة التعاون، وقد أصبح على أي اقتراض ضرورة الزمن. زعموا ذلك وكأنهم لا يسمعون بقاء صرعا، ولا يبصرون مصارع قتلاه. لئن قام عليه بيت فقد خربت به مئات البيوت، ولئن انفرج به يوما ضيق فكم ضيق على صاحبه السبل. وماذا فعل الربا بأهل الأسر للكرمة منا؟ ألا نرى أن الدين قد طغى على رأس المال بحسب تراكم فوائده حتى صار أضمافاً مضاعفة على الرغم من أداء ما كان يفي بأكثره إن لم يزد على أصله، وأنهم قد أصبحوا على شفاهاوية الإفلاس المدسر؟

إذا تقدم صاحب المال به لاستثماره وإتمامه فليس له إلا أن يضع نفسه منه حيث يكون إذا تجر فيه قريح أو حمل نخسر، وفي هاتين الحالتين له ربحه وعليه خسارته، وليس له عن هذا مفر فتلك طبيعة المسمى وستة التجارة، وإذا كان هذا مآله وهو الحريص على ماله الطامع في ربحه فلم يطلب من غيره وقد قام مقامه فيه أن تكون الأسعار في قبضته فلا يتجر إلا ربح، ولا يطلب إلا ظفر، حتى لا يرضى منه أبداً إلا بالربح المقدر أو الثواب المسجل؟ أليس ذلك بالطمع المرذول والتحكيم الظالم؟ وكذلك الحال في طريق الحكم وإدارة أمور الدولة، جمل

الأساس فيه المشورة فقال «وشاورهم في الأمر»، ففني الاستبداد بأنواعه وقضى عليه بأشكاله، وأقام أمر الناس على الشورى، وجعل لهم بعد ذلك الخيرة في نوع الحكم للشورى الذي يلائمهم ويتفق مع ثقافتهم ويتصل ونشأتهم، ويتدرج مع عموم ملكياً كان أو جمهورياً بمجلس واحد أو بمجلسين ذلك لأنه لا يوجد نظام معين للحكومة صالح على الإطلاق، إذ الصلاحية وصف عرضي معناه التناسب بين نوع الحكم وحال الأمة التي اتخذته نظاماً لسلطانها وفي شرائع القتال سن القواعد الكفيلة بمنه، والخففة لويلاته إذا وقع، والدعاية إلى السلم إذا أمكن، فقال «أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا» وقال: «وقاتلوا المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة» وقال: «وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تمتدوا

الإدارة الداخلية من حيث اتصال الحاكم بالمحكوم، وغير ذلك مما يؤسس عليه بناء الدولة، ويقوم عليه عمرانها

هذه هي مناحي الإسلام في تشريعه وهي كما نرى جامعة لكل نواحي الحياة الاجتماعية الحاضرة؛ غير أن تشريعه فيها كان تشريعاً كلياً يقرر المبادئ العامة ويضع الأسس الثابتة ويدع المجال للتفصيل والتطبيق ليتم له انطواد، ولم يكن له من مصدر إلا القرآن الحكيم وبيان الرسول الكريم. أنزل القرآن بالأصول العامة وجاء بيان النبي صلى الله عليه وسلم وسفته بالفروع التي تخرج منها. أتى للقرآن بالإجمال والعموم وتكفلت السنة بالبيان والتطبيق؛ فإذا قرأت القرآن وتدبرت آياته وجدت في تشريعه عناية ببيان هذه الأصول العامة وحض الناس على المحافظة عليها. فإن أردت المثال فارجع إلى قوله تعالى: «يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ولا تقتلوا أنفسكم» وقوله تعالى: «الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا. وأحل الله البيع وحرم الربا». «يحقق الله الربا ويرب الصدقات» وقوله تعالى: «ولكم في القصاص حياة...». وقوله تعالى: «والجروح قصاص». وقوله تعالى: «الرجال قوا مؤمنون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم». وقوله تعالى: «ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة». وقوله: «يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود». وقوله: «وأوفوا بالعهد إن للعهد كان مستولاً». وقوله: «لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبغوم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين»

هذه سنة القرآن في التشريع لم تتخلف إلا في النزر اليسير. استنها ليكون تشريعه نظاماً لجميع الأمم، وليبقى صالحاً على مرور الزمن. فهو الشريعة العامة التي تمهد لتحقيق الجامعة الإنسانية ونهي العقول لتتجه وجهة واحدة في تبين الحق وتقدير الجزاء ووضع المعاملات على أسس ثابتة، وإعلاء الأموال بطرق خالية من الخداع، وتبدير الشؤون الاجتماعية على نمط يحقق المصلحة العامة؛ ثم هو يقارب بين الأمم المختلفة حتى تتعاون جميعاً في العمل إلى خيرهم مجتمعين. ذلك لأن الأحكام الجزئية والفصل في الحوادث المنجدة لا يستقر مع الزمن ولا يصلح لكل مكان، لأن الناس في تطور لا ينتهي إلى غاية، وفي مجدد ليس له نهاية فإذا رجعنا إلى ما شرعه الإسلام في الأموال من أصل

إن الله لا يحب المعتدين » وقال: « فن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم واتقوا الله واعلموا أن الله مع المتقين » وقال: « وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله » والحرب إذا كانت للدفاع ومنع الظلم وخلصت من المدوان والبنى ولم تتجاوز في أهوالها ما اقتضته الضرورة وانتهت عند حد الدفاع كف البنى، كانت صيانة للسلم وضرورة بتطلبها الوجود، من تركها هلك أما أساس الروابط بين المسلمين فهي الأخوة . إنما المؤمنون أخوة . وبينهم وبين غيرهم لبر والإتصاف ، لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبرؤهم وتسخطوا إليهم إن الله يحب المقسطين . وذلك كقيل بتوثيق العلاقات بين الأمم وتأكيد الودية بينهم ما لم يسغ بعضهم على بعض طمعاً في مال أو علواً في الأرض أو محكاً في العقائد . هذا إلى ما شرعه من القواعد في إصلاح حال الليثى وإدارة أموال السفهاء ، وما فرضه من الحقوق في أموال الأيتام للفقراء ، وما جاء به من الأوامر حاصلاً على التعلم والعمل والسعي في الأرض ، والمحافظة على الأجسام حتى تتعاون الأمة في إصلاح أمورها والمحافظة على أموالها ، والقضاء على الأمية فيها ، والقضاء على البطالة ، وحتى لا نجد مبادئ الاشتراكية المنطوقة السبيل إلى نفوس أفرادها ، ولا الأوتقراطية القاسية الوسيلة إلى المقام فيها

هذه سنة القرآن في تشريعه في جميع نواحي الحياة شخصية واجتماعية، سياسية ومالية، إدارية وقضائية، لم تتجاوز القواعد العامة إلى التفاصيل التي تتطور بتطور الأمم، وتتجدد بتجدد الحوادث، وتختلف باختلاف البيئات ، ولذا بقيت مبادئه سليمة ، تناسب كل الأمم ، فيتنسأ لها أن تتخذها أساساً في تشريعها حسب ما تقتضيه بيئتها ومصالحها .

كانت هذه طريقته ، إلا في مسائل معدودة عمد فيها إلى نوع من التفصيل والتطبيق ، لأن مصلحة الناس في ذكره ومفسداتهم في تركه ، فإه وإن ترك أمر تقدير العقوبة إلى أولى الأمر لا يتناهى على ما يحيط بالجاني من ظروف ، وما يتصل به من أسباب ، وما له من ثقافة وتربية، استثنى من الجرائم خمساً لما فيها من الاعتداء للبالغ على الدين والنفس والمال والمرض ، وهي السعي في الأرض بالفساد والقتل والزنا والسرقه والغدق ، جعل لكل منها جزاء يمكن أولاً أن يتخذ مميّزاً في تقدير العقوبة على الجملة مع مراعاة قوله تعالى : « وإن طابتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به » فبين جزاء الأول في قوله تعالى « إنما جزاء الذين يحاربون الله

ورسوله ويسمون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ، أو ينفوا من الأرض ، ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم ، إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم » وجزء الثانية في قوله : « يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى : الحر بالحر والعبد بالعبد والأنثى بالأنثى » . وجزء الثالثة في قوله : « الزانية والزاني ، فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ، ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين » وجزء الرابعة في قوله « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالاً من الله » وجزء الخامسة في قوله « والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة » فهذه عقوبات دأمة تتناسب في شدتها وصرامتها مع عظم آثار جرائمها حتى تكون مانعة من المودمصلحة للنفس ، ومن كبير القول وصفها بأنها عقوبات لا تتفق مع هذا الزمن أو لا تتلاءم مع حال هذه الأمة وما وصلت إليه من ثقافة وحضارة وتدين ، لأن حضارتها أو ثقافتها إذا جنتها هذه الجرائم فقد نجبت ، كذلك جزاءها ، وإن اترفها كان جزاؤها الملاج الواق من تكرارها . وقد ترك بعض الأمم عقوبة القتل وما لبث أن عاد إليها ، وكذلك أهملت العقوبات الأخرى فانتشر الزنا وعمت السرقة وخس الفول ، ولا منجاة إلا باتباع ما سنه القرآن في جزائها ، وليس يوزن الجزاء بموافقته للهوى واثنائه مع الميل وإنما يوزن بما يفيد من أثر في الردع ونتيجة في الإصلاح

وكذلك فعل في تشريع الميراث فعين لكل وارث حظه مما ترك مورثه ، لأن المال كان ولا زال مثار الفتن ، ومصدر البغضاء والإحن ، ومنشأ الخصومة والفرقة ، والاتفاق على توزيعه بين الورثة عسير ، ورده إلى مقاييس معقولة وموازين مسلمة غير ممكن ، فكان لا بد من أن يجنب الورثة ما يجلب عليهم الشقاء ويشيع فيهم الخلاف وذلك بأن يقسم بينهم الحكيم العادل القسمة المرضية المبينة على كمال الحكمة والمحقة لتنام العدل وسكون النفس ورضا الغير اقترن التشريع القرآني بالتشريع النبوي وهو المعروف بالسنة فكان الثاني للأول مبيناً لإجماله مطبقاً لقواعده ، وليس كل ما يؤثر عن النبي صلى الله عليه وسلم من التشريع ، لأنه عليه السلام بشر من الناس لهم مثل ما لهم من الأمور العادية والمهام البشرية فإ يؤثر عنه في هذا المحيط لا يمد من التشريع ولا يتخذ أساساً لأمر ونهى ، ولكل إنسان عادته البشرية يتبع فيها قومه وسلفه ويتأثر